مشاكل الحضر الرئيسة

Zillur Rahman ,University of Rajshahi
https://www.researchgate.net/publication/394469719_Major_urban_social_problem
ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

يُعد علم الاجتماع الحضري أحد الفروع المهمة في علم الاجتماع. وتعود أصول مصطلح "حضري" (Urban)إلى الكلمة اللاتينية "Orbis" والكلمة اليونانية"Gorod" ، وكلاهما يشير إلى ما يتعلق بالمدينة أو العيش فيها. ويذكر الدكتور "جي. داس (Dr. G. Das) "أن "علم الاجتماع الحضري هو أحد الفروع الحديثة في علم الاجتماع، ويُعنى بالدراسة السوسيولوجية للحياة الحضرية"؛ أي أنه فرع جديد يركز على دراسة الحياة في المدن. ومن جانبهما، يرى عالما الاجتماع الأمريكيان البارزان "ديفيد جيري David) " (Jerryو"جوليا جيري (Julia Jerry) "أن "علم الاجتماع الحضري هو دراسة العلاقات والبنى الاجتماعية داخل المدينة". وبناءً على ذلك، يمكننا تعريف علم الاجتماع الحضري بأنه دراسة العلاقات الاجتماعية والبنى الحضرية" .إن أنماط الحياة اليومية التي نلاحظها في المدن الكبرى المعاصرة هي نتاج لتفاعل معقد ومستمر بين قوى اقتصادية وسياسية وثقافية؛ وهي قوى لم تحظَ دائمًا بالدراسة الكافية في إطار علم الاجتماع الحضري (Gottdiener & Hutchison, 2011, p. 11) " . وعليه، يمكن القول إن علم الاجتماع الحضري هو الدراسة السوسيولوجية للمدن ودورها في تطور المجتمع.

خصائص التحضر (التوسع الحضري):

1) زيادة عدد السكان: يرتفع عدد السكان في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. فإلى جانب السكان الأصليين، يتدفق المهاجرون من المناطق الريفية بحثًا عن نمط حياة أفضل؛ مما يؤدي إلى تزايد أعداد سكان المدينة يومًا بعد يوم. كما يسهم ارتفاع معدلات المواليد أيضًا في هذه الزيادة السكانية.
2) التنوع الثقافي: يؤدي انتقال الأفراد من مناطق متنوعة إلى المدينة إلى ظهور تنوع ثقافي فيها؛ حيث يعيش أشخاص ينتمون إلى أماكن وثقافات مختلفة معًا في مكان واحد.
3) تطور المصانع والمنشآت الإنتاجية: يتركز عدد كبير من المصانع والمنشآت الإنتاجية في المناطق الحضرية أكثر من أي منطقة أخرى، ويصاحب ذلك تطور في شبكات الطرق ووسائل النقل والسكك الحديدية.
4) التلوث البيئي: نظراً للكثافة السكانية العالية ووجود المصانع والمنشآت الإنتاجية، تتفاقم معدلات التلوث البيئي في المدن يوماً بعد يوم؛ إذ تؤدي النفايات البشرية والمخلفات الصناعية إلى تلوث المياه، بينما يساهم الدخان الأسود المنبعث من المركبات في تلوث الهواء.
5) نمط الحياة: يتمتع سكان المناطق الحضرية بنمط حياة أفضل بكثير مقارنة بسكان المناطق الريفية؛ حيث تتوفر لهم كافة الخدمات والمرافق، مثل الغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية في المناطق الحضرية

1- التنمية الاقتصادية: تشهد المدن مشكلات متنوعة -مثل البطالة، والتشرد، والفقر- تؤثر سلباً على الاقتصاد؛ لذا تبرز أهمية دراسة هذه المشكلات لإيجاد حلول لها.

2- سكان المناطق الحضرية والثقافة: يعيش في المدن أفراد ينتمون إلى مناطق وخلفيات متنوعة، مما يؤدي إلى تنوع ثقافي؛ وهنا تكمن أهمية دراسة علم الاجتماع الحضري لفهم هذا الواقع والتعامل مع تحدياته.
3- إدارة الموارد: تواجه المناطق الحضرية تحديات تتعلق بإدارة الموارد، مثل توفير السكن، وتنظيم النقل، وإدارة النفايات، وتخصيص المساحات الخضراء. وتساعد دراسة القضايا الاجتماعية في وضع خطط فعالة لإدارة هذه الموارد وتعزيز معايير الحياة المستدامة.
4- الحد من الجريمة: تنتشر الجرائم في المناطق الحضرية، ولذلك يعد الإلمام بعلم الاجتماع الحضري أمراً بالغ الأهمية لمعالجة هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة

(1) التعرف على طبيعة المشكلات ونطاقها: تحديد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في المناطق الحضرية، مثل التشرد، والجريمة، والفقر، والبطالة، والتلوث، والاكتظاظ، ونقص الخدمات العامة.
(2) إيجاد الحلول: السعي نحو معالجة المشكلات الحضرية من خلال سن القوانين، ووضع خطط جديدة، وتوجيه الاستثمارات الاقتصادية اللازمة. ومن ناحية أخرى، تبرز ضرورة تطوير نمط حياة سكان المناطق الحضرية؛ إذ يساعد ذلك في استكشاف الحلول الممكنة وتقديم التوصيات المناسبة.
(3) تحديد المشكلات: يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لعلم الاجتماع الحضري في الكشف عن مختلف المشكلات التي تواجه المناطق الحضرية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها.
(4) تحقيق نمط حياة أفضل: يهدف هذا العلم أيضاً إلى ضمان نمط حياة أفضل لسكان المناطق الحضرية، إلى جانب تعزيز سلامتهم.
(5) التنمية الاقتصادية: يبحث هذا المجال في سبل تطوير الوضع الاقتصادي للمناطق الحضرية وتحسين نمط حياة سكانها.
(6) معالجة المشكلات الصحية: قد تؤدي التحديات الحضرية -مثل التلوث، وظروف السكن غير الملائمة، وصعوبة الحصول على غذاء مغذٍ- إلى مشكلات صحية مزمنة لدى السكان؛ لذا فإن العمل على حل هذه المشكلات يُعد أحد أهداف دراسة علم الاجتماع الحضري.

يتم تناول التحضر والمشكلات الاجتماعية الحضرية الكبرى من خلال منظورات نظرية متنوعة؛ حيث تقدم هذه النظريات تفسيرات لمشكلات المدينة وتطرح حلولاً لها. وفيما يلي عرض لبعض هذه المنظورات .

النظرية المتعلقة بالتحضر والقضايا الاجتماعية:

1- نظرية الضغط :(Strain Theory) طوّر روبرت ك. ميرتون مفهوم "نظرية الضغط" -التي تُعرف أيضاً بـ "نظرية اللامعيارية -(Anomie Theory) "موضحاً كيف يمارس البناء الاجتماعي ضغوطاً على الفرد، مما قد يدفعه نحو سلوك منحرف. وتتجلى حالات مثل الاستسلام، أو الانعزال، أو القبول السلبي للواقع في صورة "آليات هروب"؛ حيث يسعى الفرد من خلالها إلى التملص من متطلبات المجتمع. ويظهر هذا النمط كاستراتيجية تكيفية تنشأ نتيجة الفشل المستمر في تحقيق الأهداف عبر الوسائل المشروعة، مع تعذر اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة بسبب وجود قيود داخلية (موانع أخلاقية) وضغوط مؤسسية؛ وكل ذلك يحدث في ظل استمرار تمسك الفرد بالقيمة العليا المتمثلة في "تحقيق النجاح". وفي هذه الحالة، يُحسم الصراع من خلال التخلص من عنصري الأزمة

معاً: الأهداف والوسائل. «يتحقق الهروب، ويزول الصراع، وينخرط الفرد في المجتمع« (ميرتون، 1938، ص 678) . وعليه، يمكن القول إنه في سياق التحضر، تشير «نظرية الضغط(Strain Theory)« إلى أن عدم المساواة يدفع ببعض المجموعات داخل المجتمع إلى تبني سلوكيات منحرفة.

2- نظرية التفكك الاجتماعي (Social Disorganization Theory): طُرِحت هذه النظرية لأول مرة على يد عالمي الاجتماع كليفورد آر. شو وهنري دي. ماكاي. ووفقاً لهذه النظرية، ترتبط الجريمة بالبنية الاجتماعية، والملكية، وتداخل ثقافات متنوعة. ويُعتقد أن معدلات الجريمة ترتفع في المناطق التي تضعف فيها العلاقات الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية.

التطور التاريخي للمشكلات الاجتماعية الحضرية: بعد الثورة الصناعية، بدأت أعداد المدن في التزايد، مما أدى إلى ظهور مشكلات حضرية جديدة. ومع هجرة الناس إلى المدن للعمل في المصانع والمعامل، برزت تحديات متنوعة، مثل مشكلات الصرف الصحي، والمخاطر الصحية، وغيرها. وبعد الحرب العالمية الثانية، تصاعدت معدلات الفقر والعنف في المدن؛ ونتيجة لذلك، أصبحت المشكلات الاجتماعية الحضرية ظاهرة في قطاعات مختلفة.

أبرز المشكلات الاجتماعية الحضرية

تشهد المدن أنواعاً متعددة من المشكلات الاجتماعية. ومع تزايد عدد السكان، تتفاقم هذه المشكلات يوماً بعد يوم. وفيما يلي استعراض لأبرزها:

أولاً: الإسكان والتشرد:

يهاجر الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل، إلا أن وتيرة توفير السكن لا تواكب النمو السكاني؛ مما يؤدي إلى وقوع الكثيرين في براثن التشرد. ويضطر المشردون للعيش في الشوارع، أو في الملاجئ، أو داخل السيارات، أو في أماكن إقامة مؤقتة، مما يعرضهم لمشكلات شتى، كصعوبة الحصول على الغذاء، والمخاطر الصحية، وغيرها. علاوة على ذلك، تقطن الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط في الأحياء الفقيرة (العشوائيات)، وهي مناطق تشهد مختلف أشكال الجرائم الاجتماعية وأعمال العنف. «تُعد الأحياء الفقيرة والمناطق المتدهورة...» «...أكثر من مجرد تجمّع لمبانٍ متهالكة. ويضمّ سكانها عابرين، ومتشرّدين، وعاهرات، وخارجين عن القانون، وعائلاتٍ تقطعت بها السبل، إلى جانب مجموعات متنوعة من أعراق وجنسيات مختلفة» (نيوماير، 1953، ص 96). ومن السهل للغاية ارتكاب الجرائم في الأحياء الفقيرة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع سريع في معدلات الجريمة، وهو أمرٌ بالغ الضرر على المدينة. وعلاوةً على ذلك، تتسم هذه الأحياء باكتظاظ أعدادٍ كبيرة من الناس في مساحاتٍ ضيقة للغاية؛ وهو ما يفاقم مشكلات السكن التي تواجه الطبقة الوسطى في المدينة. وبناءً عليه، يمكن القول إن قضايا الإسكان والتشرد تُعدّ من المشكلات الاجتماعية الرئيسية في البيئات الحضرية.

ثانيا : البطالة:

تُعد البطالة إحدى المشكلات الحضرية الرئيسية. فعندما يعجز الأفراد عن الحصول على وظائف، يواجهون صعوبات مالية وضغوطاً نفسية، كما يؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد. وتتسبب البطالة في تفاقم الفقر والجريمة والاضطرابات الاجتماعية، وهي مشكلات تتزايد يوماً بعد يوم، مما يترك أثراً سلبياً علينا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت ذاته، يشهد عدد سكان المدن تزايداً مستمراً؛ إذ يهاجر إليها الكثيرون من القرى، في حين لا يقابل ذلك أي زيادة في فرص العمل المتاحة. ونتيجة لذلك، تظهر مشكلات البطالة في المناطق الحضرية. وفي الوقت الراهن، يشكل الشباب والأطفال معاً ما يقرب من 40 في المائة من سكان العالم. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030، سيكون 60 في المائة من سكان المناطق

الحضرية في البلدان النامية دون سن الثامنة عشرة. ويفرض وجود شريحة شبابية كبيرة تحدي البطالة بين الشباب، وهي معدلات تفوق معدلات البطالة بين البالغين بمرتين إلى ثلاث مرات ("تقرير المدن العالمية 2020"، 2020). ونظراً لحالة الاضطراب الناجمة عن البطالة في المدن، يتورط الأفراد في أنواع مختلفة من الجرائم؛ مما يؤدي بدوره إلى مواجهة سكان المناطق الحضرية لصعوبات في التنقل وغيرها من المشكلات. وبناءً عليه، يمكن القول إن مشكلة البطالة في المدن مرشحة للتفاقم يوماً بعد يوم.

ثالثا : الجريمة والعنف:

مع تزايد عدد السكان، تتزايد معدلات الجريمة والعنف أيضاً بشكل مستمر. إذ يمكن أن يدفع محدودية الوصول إلى فرص العمل والموارد الأفرادَ نحو ارتكاب أشكال متنوعة من الجرائم وأعمال العنف. ونتيجة لذلك، أصبحت الجريمة تمثل مشكلة اجتماعية حضرية رئيسية. وكما يشير لوسيكي (2003، ص 4): "ما تزال الجريمة والفقر تتصدران قائمة المشكلات التي تشغل الرأي العام وصنّاع السياسات، في حين يُنظر غالباً إلى التفاوت العرقي كونه المشكلة الاجتماعية الأكثر رسوخاً في البلاد". وتشهد المناطق الحضرية معدلات جريمة وعنف أعلى مقارنة بالمناطق الريفية؛ حيث تنشأ الجريمة في المدن نتيجة لعوامل مثل الفقر، وانعدام المساواة، وغياب التنشئة الاجتماعية السليمة، وشح الموارد.

وبسبب الفقر، يلجأ الأفراد أحياناً إلى ارتكاب جرائم متنوعة، كالسرقة والقتل وغيرها. ففي المناطق الحضرية، لا يحظى الفقراء بحقوق متساوية، وغالباً ما يُحرمون من الاحتياجات الأساسية؛ مما يدفع الكثيرين منهم إلى الانخراط في أنشطة إجرامية. علاوة على ذلك، يساهم غياب بيئة ملائمة للتنشئة الاجتماعية في تورطهم في الجريمة، نظراً لافتقارهم إلى تجارب اجتماعية إيجابية. في المناطق العشوائية، يؤدي انخفاض مستوى التعليم إلى عدم إدراك الكثير من السكان للصواب والخطأ، مما يدفعهم لارتكاب الجرائم دون استيعاب كامل لأبعاد أفعالهم. وقد قدم "شو" و"ماكاي" نظرية "التفكك الاجتماعي"؛ حيث أشارا -من خلال دراسة أجرياها على مدن مثل شيكاغو- إلى أن معدلات الجريمة والانحراف ترتفع في الأحياء التي تعاني من "التفكك"، والتي تتسم بمشكلات اجتماعية واقتصادية متنوعة، كالفقر، وعدم الاستقرار السكني، والقضايا العرقية. وبناءً عليه، يمكن القول إن التنوع الثقافي، ونقص المساكن، والتباين العرقي تُعد عوامل تساهم في زيادة معدلات الجريمة والعنف في المدن.

رابعاً : المشكلات الصحية والبيئية (الصرف الصحي):

نظراً للكثافة السكانية العالية، يواجه معظم سكان المناطق الحضرية مشكلات تتعلق بالصحة العامة وخدمات الصرف الصحي؛ إذ يصعب توفير هذه الخدمات للجميع في ظل هذا العدد الكبير من السكان. ووفقاً للتقرير السنوي لمنظمة الصحة العالمية لعام 2018، فإن "تحالف خدمات الصرف الصحي القائمة على الحاويات" قد دمج بروتوكولات السلامة والصرف الصحي (SSP) ضمن هذا النمط من الخدمات الذي يزداد شيوعاً؛ حيث توفر هذه الأنظمة خياراً آمناً في المناطق الحضرية المكتظة أو في السياقات الإنسانية التي يتعذر فيها تطبيق حلول الصرف الصحي التقليدية. ومن ناحية أخرى، لا تتوفر المرافق الصحية الكافية لاستيعاب هذا العدد الهائل من البشر، مما يحرم الكثير من سكان المناطق العشوائية في المدن من الحصول على الرعاية الطبية الملائمة. كما تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن أزمة المياه تُعد واحدة من المشكلات الرئيسية في المناطق الحضرية؛ فمعظم الأحياء العشوائية تعاني من اكتظاظ سكاني شديد، مما يحرم سكانها من الحصول على مياه نقية، وهو ما يتسبب في معاناة الكثيرين منهم. علاوة على ذلك، يفوق عدد السكان في المناطق الحضرية عدد الأطباء المتاحين، مما يؤدي إلى تعذر حصول الأفراد على العلاج المناسب. وعليه، يمكن القول إن معظم الفقراء في المناطق الحضرية يعانون من مشكلات صحية ونقص في خدمات الصرف الصحي.

خامسا :الجانب الاقتصادي:

يبرز التفاوت في الدخل بين الفقراء والأغنياء بشكل واضح في المناطق الحضرية. كما تشهد المدن وجود أعداد من العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات اقتصادية. ويشير هورتون وليزلي إلى أن "تكاليف المعيشة أصبحت باهظة بشكل متزايد بالنسبة لسكان المدن، في حين تعاني العديد من المدن من أوضاع مالية صعبة للغاية؛ ويُعد التوجه نحو السكن في الضواحي عاملاً رئيسياً في هذا الوضع". وباختصار، أصبحت الحياة في المناطق الحضرية مكلفة للغاية.

يعيش ذوو الدخل المحدود في المناطق الحضرية حياة بالغة البؤس؛ إذ يفتقرون إلى الموارد المالية الكافية للحصول على الرعاية الصحية الملائمة، وتوفير الغذاء، وتلبية احتياجاتهم الأساسية الأخرى، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. ومن ناحية أخرى، يواجه أبناء الأسر الفقيرة صعوبات في الحصول على فرص تعليمية مناسبة نتيجة لارتفاع الرسوم الدراسية، مما يحرمهم من حقهم في التعليم بسبب العوائق المالية. كما يعاني الفقراء وأفراد الطبقة الوسطى في المدن من مشكلات اقتصادية متنوعة؛ لذا يمكن القول إن المشكلات الاقتصادية تُعد واحدة من أبرز المشكلات الاجتماعية في المناطق الحضرية.

سادسا : مشكلات النقل:

ترتبط المشكلات الاجتماعية في المناطق الحضرية بقطاع النقل، وتؤثر تداعياتها على الأفراد والاقتصاد وجوانب أخرى. وتُعد الاختناقات المرورية مشكلة شائعة وخطيرة في المدن، وتنتج عن تزايد أعداد المركبات، وضيق الطرق، وضعف إدارة حركة المرور. ويقضي الأفراد وقتاً طويلاً عالقين في الازدحام المروري، مما يؤثر سلباً على عملهم وصحتهم وحياتهم اليومية. كما يؤدي ذلك إلى تفاقم تلوث الهواء وزيادة استهلاك الوقود، مما يلحق الضرر بالبيئة؛ حيث تتسبب الانبعاثات الدخانية الناتجة عن المركبات في تلوث الهواء، وهو أمر بالغ الضرر على البيئة.

ومن جانب آخر، تشير وثيقة "إطار وطني لأنظمة النقل الحضري المستدام" إلى أن "البلديات غالباً لا تمتلك صلاحيات كافية على جميع الوظائف ذات الصلة لتطوير خطة شاملة للنقل". ويؤدي التوسع الحضري السريع، في غياب التخطيط السليم، إلى الزحف العمراني ومشكلات في قطاع النقل. مع تزايد أعداد السكان في المناطق الحضرية، يرتفع أيضاً عدد المركبات على الطرق، مما يؤدي إلى حدوث اختناقات مرورية؛ وهو ما يتسبب في هدر الوقت وانخفاض الإنتاجية. ومع استمرار النمو السكاني في هذه المناطق، تتفاقم المشكلة أيضاً. ويشمل ذلك تأثيرات الهجرة على معدلات البطالة، وميزان المدفوعات، والنمو السكاني وضغوطه على الموارد الحضرية في المدن الكبرى، فضلاً عن تكاليف الخدمات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تُصوَّر مطالب السكان الأصليين أحياناً على أنها شكل من أشكال "العنصرية الجديدة"، أو كـ "مطالب غير مبررة للحصول على مزايا لا تتوفر لبقية السكان" (جامروزيك ونوسيلا، 2006). وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المناطق الحضرية تشهد مجموعة متنوعة من المشكلات.

دراسات حالة لمدن كبرى تواجه مشكلات اجتماعية حضرية

تختلف المشكلات الاجتماعية الحضرية من مدينة إلى أخرى، وتُعد قضايا الإسكان، والجريمة، والأوضاع الاقتصادية من أكثر المشكلات شيوعاً في المدن. وفيما يلي استعراض لدراسات حالة لمدن مختلفة:

1) **نيويورك**: تعاني مدينة نيويورك من أزمة التشرد؛ حيث يعيش عدد كبير من السكان في ملاجئ أو في الشوارع، وذلك نظراً لارتفاع التكاليف التي يعجز ذوو الدخل المحدود عن تحملها.
2) **مومباي**: تعاني هذه المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من نقص في مرافق الصرف الصحي الملائمة ومياه الشرب النظيفة، فضلاً عن انتشار أنواع مختلفة من الأمراض.

3) **دكا**: تُعد دكا واحدة من أكثر المدن اكتظاظاً بالسكان في العالم. وباعتبارها مدينة ضخمة (ميغاسيتي)، فهي تواجه العديد من المشكلات الاجتماعية الحضرية، بما في ذلك التوسع العمراني غير المخطط له، والتلوث البيئي، والازدحام المروري، وعدم كفاية البنية التحتية.

التدخلات السياساتية والحلول

تتسم المشكلات الاجتماعية الحضرية بالتعقيد نظراً لارتفاع الكثافة السكانية. ولحل هذه المشكلات، ينبغي على الجهات الحكومية وغير الحكومية اتخاذ خطوات استباقية، نذكر منها ما يلي:

أولاً، يجب العمل على تطوير مدن مخططة بشكل جيد؛ كإنشاء طرق ذات اتجاه واحد للمركبات لتخفيف الازدحام المروري وتوفير الوقت للسكان. كما ينبغي إنشاء نظام فعال لتصريف المياه، والحفاظ على نظافة المدينة وترتيبها.

ثانياً، فيما يتعلق بمشكلات الإسكان في المناطق الحضرية، ينبغي على الحكومة اتخاذ تدابير لتحسين مستوى معيشة السكان وخفض تكاليف المعيشة في المدينة. ويشمل ذلك تقديم إعانات للسكن المخصص لذوي الدخل المحدود، وتنفيذ مشاريع الإسكان العام، وتطبيق قوانين للتحكم في الإيجارات. كما ينبغي العمل على تقليص الأحياء الفقيرة (العشوائيات) وظاهرة التشرد، وتوفير ظروف معيشية كريمة للسكان.

ثالثاً، تنتشر أنواع مختلفة من الجرائم في المناطق الحضرية؛ وللحد منها، ينبغي تعزيز الوعي المجتمعي حول هذه القضية. «استمر معدل الجريمة في الارتفاع خلال أواخر سبعينيات القرن العشرين، لكنه استقر في أوائل الثمانينيات. وبدءاً من عام 1985، لوحظت زيادة مطردة في العدد المطلق للجرائم الخطيرة، وكذلك في معدل الجريمة لكل 100 ألف نسمة؛ وهو مقياس يأخذ في الاعتبار أي نمو في حجم السكان، إذ قد يؤدي تزايد عدد السكان بحد ذاته إلى ارتفاع في معدلات الجريمة(Kornblum et al., 2012b, p. 134) «

ينبغي صياغة سياسات لمعالجة هذه القضية؛ إذ يتوجب على الحكومات تعزيز الأمان وبناء الثقة داخل المجتمعات. ونظراً لأن معظم الجرائم والأنشطة غير القانونية تتركز في المناطق العشوائية، ينبغي للحكومة اتخاذ زمام المبادرة للحد من هذه الجرائم من خلال العمل على تقليص حجم المناطق العشوائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للسلطات تكثيف الإجراءات الأمنية داخل المدينة، وضمان سلامة الأفراد وحياتهم. كما يمكن أن يسهم تطبيق القانون بصرامة أكبر، وتفعيل برامج إشراك الشباب، ودعم مبادرات الرقابة المجتمعية (مثل برامج مراقبة الأحياء) في الحد من الجريمة داخل المدينة.

رابعا ، يُعد الفقر أحد المشكلات الاجتماعية الرئيسية في المناطق الحضرية، وينبغي العمل على الحد منه في هذه المناطق؛ إذ يدفع الفقر الأفراد إلى التورط في جرائم متنوعة. لذا، يجب توفير فرص عمل للعاطلين، وتأهيل الأفراد من خلال التدريب المهني، مع التركيز على فئة الشباب والمجتمعات المهمشة. كما ينبغي على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشكلة البطالة في المدن. ويمكن القول إن توفير فرص عمل للعاطلين سيؤدي بالضرورة إلى تراجع معدلات الجريمة والعنف في المدينة. وكما يشير كورنبلوم وآخرون (2012، ص 191): "بينما يمتلك الأثرياء وسائل متنوعة لتحسين أوضاعهم، يواجه الفقراء ظروفاً مختلفة تماماً؛ فهم يعيشون في مجتمع يمتلك الإمكانات اللازمة لتخفيف حدة الفقر بشكل كبير، لكنه تبنى بدلاً من ذلك سياسات تؤدي فعلياً إلى زيادة نسبة الفقراء" .

خامسا ، ينبغي العمل على الحد من التلوث البيئي، لا سيما تلوث المياه والهواء في المناطق الحضرية. وتتطلب مواجهة هذا التلوث في المدن تضافر السياسات العامة، والتحرك المجتمعي، واستخدام التكنولوجيا. ويشمل ذلك تقليل الاعتماد على وسائل النقل والمركبات الخاصة، والسيطرة على الانبعاثات (الدخان الأسود) الصادرة عن المركبات، وإبعاد المركبات غير الصالحة للاستخدام عن الطرق. كما ينبغي تشجيع ممارسات مثل

"المشاركة في ركوب السيارات(carpooling) "، وتوفير حوافز لاستخدام المركبات الكهربائية، وتعزيز ثقافة ركوب الدراجات والمشي من خلال توفير بنية تحتية آمنة. وإلى جانب ذلك، ولتحسين جودة الهواء، يجب اتخاذ خطوات لمراقبة الانبعاثات الصناعية والتحكم فيها، مع تشجيع الأفراد على استخدام وقود أنظف وتقنيات صديقة للبيئة.

يُعد تلوث المياه أيضاً من المشكلات التي تواجه المدن؛ لذا يجب منع وصول المخلفات الصناعية إلى الأنهار والبحيرات. كما ينبغي تعزيز الوعي العام بمخاطر التلوث. فالحفاظ على بيئة المدينة نظيفة يبدأ بوعي الأفراد، ويتطلب في الوقت ذاته اتخاذ تدابير عملية من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للحد من هذه المشكلة. تعمل الحكومات على التطبيق الصارم لقوانين مكافحة التلوث وفرض عقوبات على المخالفين، بالإضافة إلى إجراء عمليات رصد دورية وإعداد تقارير من قِبل هيئات مكافحة التلوث.

سادساً: غالباً ما تواجه المناطق الحضرية تحديات جسيمة تتعلق بالصحة والصرف الصحي؛ وذلك بسبب الاكتظاظ، وضعف البنية التحتية، ومحدودية الخدمات العامة. ولضمان صحة سكان المدن، ينبغي التوسع في إنشاء مراكز الصحة المجتمعية في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات الكافية، كما يجب تعزيز استخدام أنظمة الصرف الصحي الصحية ومعالجة مياه الصرف الصحي. وينبغي للحكومة اتخاذ خطوات لتسهيل الوصول إلى رعاية صحية ميسورة التكلفة من خلال العيادات الصحية الحضرية والوحدات الصحية المتنقلة، مع ضمان توفر الأدوية الأساسية والكوادر الصحية المدربة. كما ينبغي للحكومات إطلاق حملات توعية عامة حول أهمية غسل اليدين، والتعامل السليم مع الغذاء، والوقاية من الأمراض، إلى جانب تنفيذ حملات تطعيم دورية وبرامج للكشف المبكر عن الأمراض. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الوعي العام بين السكان بالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وفي نهاية المطاف، تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية الاهتمام بصحتنا والحفاظ على نظافتنا الشخصية.

سابعاً: ينبغي ضمان حصول جميع الأفراد على التعليم؛ وذلك من خلال تحسين تمويل المدارس العامة وضمان توزيع الموارد بشكل عادل بين المناطق المختلفة. كما يجب توسيع نطاق الوصول إلى تعليم جيد عبر بناء المزيد من المدارس العامة، لا سيما في المناطق العشوائية والأحياء المحرومة من الخدمات، مع ضمان أن يكون التعليم مجانياً وإلزامياً لجميع الأطفال. وينبغي أن تتوفر في مباني المدارس فصول دراسية ملائمة، ومرافق للصرف الصحي، ومكتبات، وتجهيزات رقمية. علاوة على ذلك، ينبغي للسلطات توفير وسائل نقل آمنة للطلاب في المدن الكبرى، وتقديم منح دراسية للطلاب الفقراء والمحتاجين وللفتيات. كما ينبغي العمل على نشر الوعي المجتمعي حول أهمية التعليم بمساعدة مختلف المنظمات. وفي الختام، يجب أن يكون التعليم متاحاً ومجانياً لجميع الطلاب، بما يضمن حصول كافة فئات المجتمع على فرص التعليم.

خاتمة

ختاماً، يمكن القول إن المشكلات الاجتماعية الحضرية مترابطة فيما بينها. فالمناطق الحضرية تشهد مشكلات متنوعة، مثل الفقر، والتشرد، والجريمة، وانعدام المساواة، وغيرها. ورغم أن معالجة هذه المشكلات تعد أمراً بالغ الصعوبة، إلا أن حلها يظل ممكناً؛ لذا ينبغي على الجميع إدراك هذه القضايا والعمل على معالجتها.